

الدكتاتورية الحزبية
وأثرها في
استقرار النظم السياسية

النظام السياسي وعناصره

الوعي
السياسي
للفرد

المؤسسات
غير
الحكومية

الأحزاب
السياسية

المؤسسات
الحكومية

معنى الديكتاتورية

- صورة من صور الحكم الفردي يقوم على الاساس **الانفراد بالسلطة**.
- والسلطة تتركز في يد الديكتاتور **بحصر جميع وظائف الدولة في شخصه** ويكون صاحب الأمر دون مراجعة أو مسائلة.
- فهو الأمر الناهي والسيد المطاع الذي لامخالف لمشيئته ولاخروج عن إرادته ولامناقشة لأرائه ولامعارضة لاتجاهاته.
- ويميل إلى إضفاء الطابع الشعبي على تكوينه وعلى أعماله فهو **يلجا إلى تشكيل مجالس نيابية وبرلمانات شكلية**
- وتقرير نظام انتخابات للأمر السطحية وكثيرا ما يعمد إلى أسلوب الاستفتاء الشعبي.
- ويعمد الدكتاتور في اغلب الأحيان إلى توجيه خطابات إلى الشعب تستغرق ساعات طويلة يكون فيها الناصح والواعظ والمرشد.
- وهذه الأساليب ليست الا **للتظاهر بان الدكتاتور يحكم بإرادة الشعب** والصحيح إن هذا الشعب مغلوب على أمره ومسير رغم انفه.

وتقسم الدكتاتورية الحديثة إلى نوعين:

أ- الدكتاتورية المذهبية: وهي تستند إلى أيديولوجية شمولية تلتف حول المجتمع من جميع النواحي وتتدخل في تفكير الأفراد والجماعات ونشاطهم واتجاهاتهم وميولهم الفكرية، لتجعلهم خاضعين لحياة عنصرية عقائدية كما هو الحال للعقيدة النازية والفاشية.

ب- الدكتاتوريات التجريبية: وهي لا تستند إلى منهج علمي أو عقيدة معينة بل تلجأ إلى التجربة والخبرة الشخصية والممارسة الآنية.

- ومن أبرزها الدكتاتوريات التي يقيمها العسكريون بعد نجاح انقلاباتهم.

- وفي هذا المجال فإنه لا وجود لحزب إلا حزب الدكتاتور.

- وان الانتماء لهذا الحزب هو السبيل الوحيد إلى الكسب والعيش.

خصائص الدكتاتورية

نظام فردي ترتبط فيه السلطة بشخص
الدكتاتور

نظام مؤقت يزول بزوال الحاكم

عدم خضوع تصرفات الحاكم الى أية رقابة ولا تترتب عليه أية
مسؤولية

اتباع سياسة القوة والعنف تجاه الخصوم في
الداخل

مصلحة الفرد تزول امام مصلحة الجماعة
التي هي مصلحة الدكتاتور

حقوق الافراد وحررياتهم امر غير وارد
في النظام الدكتاتوري

الغاء جميع الاحزاب القائمة وتأسيس نظام الحزب
الواحد

- **الحزب السياسي** هو تنظيم من أجل الوصول إلى السلطة والمحافظة والتأثير عليها بغية تنفيذ برنامجه.
- **مبدأ التداول على السلطة داخل الأحزاب السياسية** هو ضرورة وجود تنوع في النخب الحزبية.
- **بحيث تكون السلطة مقسمة بين عدد من القيادات ذوي الاتجاهات المختلفة والتي تتبادل فيما بينها مراكز السلطة عن طريق انتخابات دورية** بدلاً من احتكار فرد أو أقلية لممارسة السلطة بصفة مستمرة.
- **وجوهر الديمقراطية داخل الأحزاب أن يسمح بالتغيير وصنع القرار.**

- يرى موريس دوفر جيه بان ظهور مبدأ التداول على السلطة مرتبط بظهور الأحزاب.

- حيث ساهمت في تأسيس نظم ديمقراطية تمثيلية انتخابية في أوروبا، توصف بأنها تنافسية تضمن حق التصويت والمشاركة الواسعة وتداول السلطة خلال فترات محددة.

- وقد مرت تلك التجارب الديمقراطية بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة الاعتراف بحق التمثيل: مثل فرنسا وبريطانيا.

المرحلة الثانية: مرحلة الاعتراف بحق الاقتراع في الانتخابات: ولكنه في البداية لم يكن متاحا للجميع لأن الممارسة الانتخابية كانت مشروطة بشروط مثل دفع الضرائب أو الجنس.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاعتراف بالانتخابات الدورية.

- ولا تقاس ديمقراطية أي نظام سياسي من خلال إحصاء عدد الأحزاب التي يرخص لها، وإنما من خلال درجة التداول الفعلي للسلطة بين النخب المتعددة وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة.
- والتداول على السلطة مبدأ ديمقراطي، لا يمكن، وفقاً لها، لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى ما لانهاية.
- ويجب أن يعوض بتيار سياسي آخر يضمن احترام النظام السياسي القائم.
- والتداول يدخل تغييراً في الأدوار بين قوى سياسية تخلت بشكل وقتي عن السلطة لكي تدخل المعارضة.
- وهي خلافة سياسية: ويقصد بها انتقال وتداول السلطة بين الحكام والأفراد، أو بين الأحزاب السياسية أو بين النخب السياسية، أو على أكثر من مستوى، على مستوى الجهاز الحكومي الجهاز الإداري، الجيش، أو الحزب أو على كافة المستويات في الدولة.

- ويعرفها موريس دو فرجيه: بأنها التناوب أو التعاقب، وهي حركة متواصلة لكل حزب يمر من المعارضة إلى الحكم، ثم من الحكم إلى المعارضة، والتعاقب بارز وموجود في البلدان ذات النظام الثنائي.
- مما يتضح أن التداول على السلطة مرتبطة بالخلافة السياسية والديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والانتخابات الدورية وتولي السلطة وفق نظام الأغلبية مع تحديد مدة تولى السلطة.
- ومن شروط التداول على السلطة شروط متعلقة بنظام الأحزاب وتتمثل في:
 - ١- التعددية الحزبية، الثنائية أو متعددة الأحزاب.
 - ٢- تنظيم انتخابات دورية حرة بانتظام.
 - ٣- تشكيل حكومة الأغلبية مع احترام المعارضة (الأقلية).
- كما أن المساس بها ووضع العقبات أمامها يؤثر وينعكس سلبا عليها وعلى الأنظمة السياسية وعلى الأحزاب.
- وليس المهم أن تتضمن النصوص الدستورية والقانونية والتنظيمية آلية التداول بل المهم هو تهيئة الظروف المناسبة لتطبيقها حتى تحقق أهدافها المتمثلة في تعاقب الكفالات والنخب

- ولكن احتكار السلطة من طرف فئة معينة على حساب التعدد الموجود في المجتمع يسبب العزوف عن المشاركة ويحدث أزمة التداول.

- وما يستنتج أن وجود التداول يعمل على تقوية الحزب واستمراره، أما غياب التداول يعمل على إضعاف الحزب وزواله.

- وأن سرعة التداول أو بطئها تؤدي إلى الأزمات.

- مما يخلق الدكتاتورية الحزبية.

- ولتجاوز الأزمات يجب الالتزام بالتداول المنتظم من حيث المدة والتشاور والمشاركة بما يخدم الأحزاب والمجتمع والأنظمة السياسية.